الأمم المتحدة S/2023/617

مجلس الأمن

Distr.: General
24 August 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 23 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود الإمارات العربية المتحدة وسويسرا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، أن تقدما المذكرة الموجزة لاجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالحالة في هايتي (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسكال **بيريسفيل**
الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لانا زكي **نسيبة**
الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا **وودوارد**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة
لدى الأمم المتحدة

310823 310823 23-16316 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 23 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن: موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن الحالة في هايتي في 8 حزيران/يونيه 2023

في 8 حزيران/يونيه 2023، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا بشأن الحالة في هايتي. واستمع الأعضاء إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ماريا إيزابيل سالفادور، برفقة زملاء من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك المدافعة عن حقوق الضحايا، جين كونورز. وتبادل أعضاء المجلس الأسئلة والأجوبة مع مقدمي الإحاطات. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع توصيات وعرضا ملاحظات إضافية في نهاية الاجتماع.

الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس

طرح أعضاء مجلس الأمن عدة أسئلة عن الصلات بين انتشار الأسلحة وزيادة العنف الجنسي والجنساني في هايتي، ولا سيما من جانب العصابات في بورت أو برنس، وعن التوجيهات الإضافية بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يساعد في معالجة مسائل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال إيراد أحكام محددة في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وكانت هناك أسئلة بشأن القدرات اللازمة في البعثة في مجالي المساواة بين الجنسين وحماية المرأة والشواغل المتصلة بحالات التأخير في ملء الشواغر الحالية في هذين المجالين. واستفسر أعضاء المجلس أيضا عن وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعما إذا كانت الأمم المتحدة قد حددت المعايير المطلوبة في قوة دولية غير تابعة للأمم المتحدة لضمان أن تقوم بحماية النساء والفتيات على نحو فعال.

النقاط الرئيسية التي أثيرت خلال الاجتماع

- يعوق تصاعد عنف العصابات إحراز تقدم فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ويتوسع عنف العصابات بمعدل ينذر بالخطر في المناطق التي كانت تعتبر في السابق آمنة نسبيا في بورت أو برنس وخارج العاصمة، ولا سيما مقاطعة أرتيبونيت، شمال العاصمة. ووفقا للبيانات التي جمعتها الشرطة الوطنية الهايتية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بلغ عدد الحوادث الإجرامية العنيفة في الربع الأول من عام 2023 ما يقرب من ثلاثة أمثال العدد المسجل في نفس الفترة من عام 2022.

- تتعلق جميع حالات العنف الجنساني الموثقة تقريبا بالنساء والفتيات، ونصفها يتعلق بالفتيات. وتتعرض النساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق الواقعة تحت نفوذ العصابات لخطر دائم هو احتمال التعرض للاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، وغيره من أعمال العنف الجنسي، على النحو الموثق بالتفصيل في تقرير مشترك صادر عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

ومفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان نشـــر في تشـــرين الأول/أكتوبر 2022. وفي بعض الحالات، اغتصبت الضحايا أمام أطفالهن، بعد أن شهدن إعدام أزواجهن، لبث الخوف أو معاقبة المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها عصابات أخرى. وتصبح النساء والفتيات أيضا ضحايا لعنف العصـــابات أثناء تنقلهن عبر الأحياء ســـيرا على الأقدام أو في وســـائل النقل العام للقيام بأنشطتهن اليومية أو يجبرن على أن يصبحن شريكات جنسيات لأعضاء العصابات مقابل توفير الغذاء، أو الماء أو الحماية لأنفسهن أو لأسرهن. وكثيرا ما تقع النساء والفتيات المختطفات ضحايا للعنف الجنسي في الأَسْر. وفي بعض الحالات، يستخدم الخاطفون مقاطع فيديو مسجلة لعمليات الاغتصاب لابتزاز مدفوعات الفدى من أقارب الضحايا.

- لا تزال المســـاعدة المتعددة القطاعات المقدمة إلى الناجيات من العنف الجنســـي محدودة، حيث يفتقر العدد القليل جدا من الشركاء الوطنيين إلى الموارد ويزيد ضعف التنسيق وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة من تثبيط فعالية تقديم الخدمات. ومع ذلك، لا يزال عنصر النداء الإنساني المتعلق بمنع العنف الجنساني والتصدي له واحدا من أكثر العناصر التي تعاني من نقص مزمن في التمويل. ولا يزال الإفلات من العقاب يشـكل القاعدة في معظم حالات العنف الجنســي، وهو يعتاش على انعدام الأمن، والفساد والافتقار إلى الوسائل. فعلى سبيل المثال، تفتقر وحدات الشرطة المتخصصة إلى القدرة أو التدريب اللازمين للتصدي بنجاح للجرائم الجنسية.

- لأول مرة، تضمن التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع فرعا مخصصا عن هايتي وأدرج طرفا في مرفقه: عصابة "أسرة G9 وحلفاؤها"، بقيادة جيمي شيريزييه، التي أدرجتها أيضا لجنة الجزاءات في قائمتها. ومن المهم تعزيز ترتيبات الرصـــد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في هايتي حتى تتمكن من تقديم صورة أكثر تفصيلا إلى كل من مجلس الأمن ولجنة الجزاءات.

- يؤدي التهجير القسري لآلاف الأشخاص بسبب الحروب على النفوذ بين العصابات إلى حرمان النساء والفتيات من شبكات الأمان الأسرية والمجتمعية ويعرضهن للمزيد من سوء المعاملة والعنف الجنسي. وتمثل النساء والفتيات 58 في المائة من النازحين داخليا ويتعرضن لمخاطر أكبر على حياتهن وصحتهن. ولا توجد مرافق مراحيض في 52 في المائة من المآوي.

- على الرغم من وجود حكم في دستور هايتي يقضي بتخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء على "جميع مستويات الحياة الوطنية"، لا يزال معدل التمثيل في المؤسسات السياسية من أدنى المعدلات في العالم. وعلى ســبيل المثال، في أحدث هيئة تشــريعية (2016–2020)، كان هناك 4 نساء فقط من بين 149 عضوا في البرلمان. والحالة أفضل بكثير على الصعيد المحلي.

- تضم الحكومة التي يقودها أريبل هنري 5 نساء من بين وزرائها الـــ 16، ولأول مرة، عينت امرأة وزيرة للعدل والأمن العام، وإن كان ذلك بصـــورة مؤقتة. وتولت ميرلاند مانيغات، وهي واحدة من أكثر الخبراء الدستوريين شهرة في هايتي وأستاذة في القانون (ومرشحة رئاسية في عام 2010)، رئاسة المجلس الانتقالي الأعلى، وهو هيئة مكونة من ثلاثة أعضاء أنشئت للمساعدة في تعزيز توافق الآراء الوطني وتوجيه هايتي خلال فترة الانتقال نحو اسـتعادة المؤسـسـات الديمقراطية بعد الانتخابات. وشاركت عدة منظمات نسائية وقيادات نسائية بنشاط في المنتدى السياسي المعني

بالأمن، والإصلاحات والحوكمة الذي نظمه المجلس الانتقالي الأعلى يومي 23 و 24 أيار/مايو. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة ضعيفا في المفاوضات والمشاورات المغلقة.

- في حين أن القاضيات والمحاميات لا يزلن في الكثير من الأحيان يقتصرن في عملهن على القيام بأدوار ثانوية، لوحظت تطورات إيجابية في النظام القضائي في هايتي مع تعيين عدد أكبر من النساء في أعلى المستويات. وترأس امرأة حاليا محكمة الاستئناف في بورت أو برنس، ويوجد في مختلف مكاتب المدعين العامين عدد أكبر من وكيلات النيابة والكاتبات. وإضافة إلى ذلك، عينت في 26 شباط/فبراير ثلاث قاضيات لملء المناصب الثمانية الشاغرة في محكمة النقض.

- لا تمثل النساء سوى 11,7 في المائة من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، وتنخفض النسبة المئوية بين الرتب العليا إلى أقل من 5 في المائة.

- بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وسعت فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية نطاق تعاونها ليشمل المجتمع المدني في المجتمعات المحلية، بما في ذلك منظمات الشباب والنساء، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك ركيزتها المحددة المتعلقة بالحماية والعنف الجنسي والجنساني. وإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عامل مكرس لتعزيز مشاركة المرأة والمنظمات النسائية تحت القيادة المشتركة لوزارة حقوق المرأة وأمين المظالم.

- تشمل تدخلات الأمم المتحدة الأخرى المذكورة دعم صندوق بناء السلام لمشاركة المرأة في منابر الحوار المجتمعي في الأحياء المتضررة من عنف العصابات، ودعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني للمشاريع التي تقودها المنظمات النسائية المحلية.

- للبعثة دور محدود في تحديد الأسلحة، على الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقود عمل الأمم المتحدة في هذا المجال في هايتي والنساء يشاركن في التدريب الذي تدعمه الأمم المتحدة على إدارة الأسلحة والذخيرة. غير أن وجود أسلحة وذخائر من العيار الثقيل في هايتي ليس مسألة تستطيع الأمم المتحدة حلها، أو حتى السلطات الوطنية على نحو كامل، ولكنها تحل عند نقطة انطلاق الأسلحة المهربة إلى هايتي. وأشارت الأمم المتحدة إلى أن هذا أمر تتوقع أن ينظر فيه بصورة متعمقة فريق الخبراء ورئيس لجنة الجزاءات، اللذان سيقومان بزيارة في وقت لاحق في حزيران/يونيه، لأن إحدى النقاط التي سيركزان عليها ستكون دور النخب الاقتصادية الداعمة للاتجار بالأسلحة وعلاقتها بالعصابات.

- تقوم الأمم المتحدة قريبا بملء وظيفتين شاغرتين لمستشارة لشؤون حماية المرأة ومستشارة للشؤون الجنسانية برتبة ف-4، ولكنها ستسعى إلى الحصول على دعم لتعيين قدرات إضافية للاضطلاع بهاتين المهمتين.

- في حالة نشر قوة دولية غير تابعة للأمم المتحدة، فهي ينبغي أن تتلقى تدريبا مكثفا سابقا للنشر بشأن كل من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وهناك توافق آراء متزايد بين أصحاب المصلحة الوطنيين والزملاء في الأمم المتحدة في هايتي على أن قوة دولية من هذا القبيل ينبغي ألا تكون قوة عسكرية، بل قوة شرطة متخصصة، وأنه ينبغي عدم السعي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية إلا بعد استقرار الحالة.

- تسعى الأمم المتحدة، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى اعتماد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ولكن هذا لا يمثل حاليا أولوية بالنسبة للسلطات الوطنية وهو يعرقَل أيضا من جراء غياب المؤسسات المنتخبة. وفي الوقت الراهن، تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إجراء مشاورات مع الجماعات النسائية وأصحاب المصلحة المحليين في مختلف الإدارات، لضمان أن يكون الدعم لخطة من هذا القبيل واسع النطاق وألا يقتصر على المناقشات التي تجرى في العاصمة.

- يجري إحراز تقدم للتعجيل بتسوية مطالبات إثبات الأبوة وإعالة الأطفال المعلقة المتعلقة بأفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك من خلال إطار جديد للتعاون والموافقة على مشروع جديد يدعمه الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، سيقدم المساعدة إلى 40 من الأمهات ومقدمي الرعاية و 48 طفلا. وسيقدم هذا الدعم بالإضافة إلى الدعم المقدم إلى عشرات الضحايا الذين يقوم كبير موظفي حقوق الضحايا في هايتي بتنسيق أمورهم فعلا، بما في ذلك دفع الرسوم المدرسية للأطفال المولودين منذ سنوات لآباء من أفراد البعثة غادروا من دونهم. ومع ذلك، يتسم التقدم بأنه بطيء بسبب العقبات القانونية، والالتزام غير المتكافئ من جانب الدول والآباء، وعدم كفاية الدعم المقدم للضحايا، والأطفال والقائمين على رعايتهم في هايتي، ولن تسفر معالجة قضايا إثبات الأبوة واحدة تلو الأخرى، ودولة عضوا تلو الأخرى، عن أفضل نتيجة ممكنة للضحايا والأطفال أو للمنظمة.

التوصيات

قدمت هيئةُ الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية[1]:

في المفاوضات المتعلقة بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ينبغي لمجلس الأمن أن يحتفظ بجميع الإشارات الحالية إلى مسألة المرأة والسلام والأمن الواردة في فقرات الديباجة والمنطوق في قراراته بشأن هايتي منذ عام 2019، وأن ينظر في إضافة ما يلي:

- المطالبة بالمشاركة الكاملة للنساء، بمن فيهن الشابات، في جميع الحوارات السياسية والترتيبات الانتقالية، والطلب بأن تقدم الأمم المتحدة تقارير بصورة دورية عن مستوى تمثيلهن في العمليات الرئيسية لصنع القرار وحل النزاعات، بما في ذلك أي مبادرات لإصلاح الدستور أو إجراء انتخابات، وجميع الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، والحد من التدفق غير المشروع للأسلحة إلى هايتي والحد من العنف في المجتمعات المحلية.

- الطلب إلى الأمم المتحدة أن تكفل تمكن فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات من التشاور بانتظام مع المنظمات النسائية ومن الوصول بانتظام إلى الخبرة في الشؤون الجنسانية وأن تكفل قيامه بإدماج منظور جنساني في جميع جوانب التقارير التي يقدمها.

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات مقدمة من المشاركين من الأمم المتحدة في هذا الاجتماع أو اقتراحات مستمدة من مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وهي ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

- ضمان إعطاء الأولوية لقضايا المساواة بين الجنسين والاهتمام بالعنف الجنسي والجنساني في أي عمليات نشر إضافية أو دعم دولي لمساعدة حكومة هايتي في التصدي للعصابات المسلحة.

- دعوة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين إلى دعم حكومة هايتي في وضع وتمويل وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، والحث على أن يكون لمنظمات المجتمع المدني النسائية دور قيادي في إعدادها.

- التذكير بأن جميع الجهود الإنسانية يجب أن تستند إلى تحليل جنساني منهجي، وأن تجمع بيانات مصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة، وأن تضمن مشاركة المنظمات النسائية المحلية بصورة هادفة في جميع المراحل، وأن تعزز قدرات مؤسسات الدولة في هذا الصدد.

- الحث على إشراك المنظمات النسائية في آليات تنسيق الاستجابة للحالات الإنسانية ومخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات، ودعم الاستثمارات في قدرات المنظمات النسائية ومواردها في مجال منع الكوارث والتصدي لها.

- تقديم الدعم المالي المباشر لمبادرات بناء السلام المحلية التي تقودها نساء، بسبل منها التمويل الطويل الأجل والمرن لمنظمات المجتمع المدني، ودعم بناء التحالفات بين الشبكات النسائية، وحشد النساء كوسيطات للسلام على مستوى المجتمع المحلي.

- تشجيع الشركاء الدوليين على زيادة دعمهم لخدمات الصحة الإنجابية وخدمات مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك للتصدي للعنف المرتبط بالعصابات، وحث الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على تقديم خدمات شاملة تركز على الضحايا وتشمل الدعم الطبي والنفسي والمساعدة القانونية والاجتماعية الاقتصادية والمساعدة لإعادة الإدماج.

- حث الحكومة وشركائها الدوليين على تعزيز القدرات وجهود التنسيق في الوحدات ذات الصلة داخل الشرطة الوطنية الهايتية ونظام العدالة العاملة في مجال العنف الجنسي.

وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما للمشاركين وشجعا جميع أعضاء مجلس الأمن على متابعة القضايا الهامة التي أثيرت في المناقشة.